إيكولوجيا الجريمة فى الريف المصرى

دراسة أنثروبولوجية لبعض قرى محافظة الشرقية

اعداد

نادية عبد القادر محمد

مدرس مساعد بقسم علم الاجتماع – شعبة الأنثروبولوجيا والفولكلور، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية،

جامعة عين شمس.

إشراف: أ.د/ علياء على شكرى

أ.د/ آمال عبد الحميد محمد

مقدمة

تعد ظاهرة الجريمة من الظواهر الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع المصرى؛ نظراً لخطورتها على الفرد والمجتمع. وتزداد الجريمة وتظهر أنواع جديدة منها؛ نتيجة للتغيرات التى تطرأ على بنية المجتمع، وما يصيبها من تغيرات وتحولات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية وثقافية.

ومن خلال اطلاع الباحثة على الدراسات الخاصة بالجريمة، تبين ندرة وإغفال دراستها فى المناطق الريفية سواء على المستوى المحلى أو العالمى. وقد يرجع ذلك إلى الصورة النمطية والنظرة الرومانسية التى ينظر بها علماء الاجتماع الريفى إلى الريف على اعتباره مستودع القيم والمعايير والأخلاق، مما يجعلهم يستبعدون فكرة الخروج عن تلك القيم والمعايير والوصول إلى اقتراف الجريمة. أو قد يرجع – كما يرى البعض– إلى أن أنواع الجريمة تكون بسيطة وتقليدية فى الريف، كما يكون حجم انتشارها ضئيلاً، وليست بالقدر والخطورة التى تكون عليها فى المناطق الحضرية (Steven C. Deller & Melissa A. Deller, 2010: 221).

ومع انتشار العنف بشكل عام فى المجتمع، وتطور حدته ليصل فى كثير من الأحيان إلى حد الجريمة، نجد أن المجتمع الريفى الذى هو جزء من المجتمع الأكبر، يعرف العديد من أشكال العنف التى تصل إلى حد الجريمة، على الرغم مما يتسم به من تضامن آلى وأخلاق جمعية وعلاقات الوجه للوجه وسيادة العرف. لذا كان الهدف من هذه الدراسة الكشف عن واقع الجريمة فى الريف؛ نظراً لما يتسم به المجتمع الريفى من خصوصية ثقافية، تجعل للجريمة التى تقع فيه –هى الأخرى– خصوصيتها، من حيث: أنواعها وحجم انتشارها، وكذلك فى تراوح أساليب مواجهتها ما بين أساليب الضبط الاجتماعى الرسمية وغير الرسمية.

ويعد هذا البحث جزءاً من رسالة الدكتوراه التى تعمل عليها الباحثة والمعنونه "الجريمة فى الريف المصرى بين الضبط الاجتماعى والواقع – دراسة أنثروبولوجية لبعض قرى محافظة الشرقية"، والتى سعت من خلالها الكشف عن أنماط الجريمة وحجم انتشارها فى الريف المصرى، فى ظل

المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى طرأت على بنية المجتمع الريفى وغيرت من سماته وخصائصه.

وثمة هدف رئيسى لهذه الورقة ألا وهو الكشف عن الخصائص الجغرافية والإيكولوجية التى تتميز بها قرى محافظة الشرقية، والوقوف على إلى أى مدى يؤدى اختلاف هذه الخصائص إلى اختلاف الجريمة بها، من حيث: حجمها، وأشكالها، وعوامل ارتكابها.

وبالنسبة للإطار النظرى للدراسة، فقد انطلق من اختبار بعض القضايا النظرية التى أكدت عليها الاتجاهات النظرية المفسرة لموضوع الجريمة مثل: نظرية الصراع، التى تركز على التناقضات القائمة داخل الأنظمة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية ومؤسساتها المختلفة، وما تؤدى إليه هذه التناقضات من ظهور أنماط وأنشطة وصور مختلفة من السلوك الإجرامى. تطرح هذه النظرية بعض المتغيرات المستخدمة فى تفسير الجريمة مثل: الخلل وسوء التنظيم الاجتماعى، والتناقض والصراع الطبقى (أحمد النكلاوى، ٢٠٠٣: ٢٢٧، ٢٢٨). وقد استفادت الدراسة من بعض قضايا هذه النظرية فى تفسير أنواع من الجرائم التى تقع بين بعض الأفراد فى نطاق دائرة القرابة أو الجيرة؛ نتيجة الصراع على المصالح المشتركة بينهما.

أما عن نظرية الأنومى، فتركز على التغيرات السريعة التى يمر بها المجتمع وما تخلقه من حالة الخلل واللامعيارية بين الأفراد، حيث اهتمت بتحديد المصادر الاجتماعية والثقافية للسلوك الإجرامى، تلك المصادر التى ترتبط فيما بينها لتخلق التفاوت فى معدلات الجريمة، وتفاوت صورها بين مختلف الجماعات التى تشغل أوضاعاً معينة فى البناء الاجتماعى، ويشير نموذج اللامعيارية "الأنومى" لدى كل من "دوركايم"، و"ميرتون" إلى حدوث انفصام وتمزق فى وسائل الضبط الاجتماعى (عدلى السمرى، ٢٠٠٩: ١٦٣). وحاولت الباحثة الاستفادة من بعض قضايا هذه النظرية فى تفسير العلاقة بين ضغوط البنية الاجتماعية والثقافية التى يعيش فيها بعض الأفراد، وسعيهم إلى تحقيق طموحاتهم، وذلك عن طريق اتباع بعض الأساليب غير الشرعية التى تدفعهم إلى الخروج عن المعايير وارتكاب الجريمة.

وبالنسبة لنظرية الضبط الاجتماعى، فهى تُرجع الجريمة والجناح إلى متغيرات اجتماعية شائعة مثل: بناء الأسرة، والتعليم، وجماعات الأصدقاء، كما تؤكد على أن ضعف الروابط الاجتماعية بين الأفراد، قد يؤدى إلى وقوع الجريمة بينهم (عدلى السمرى، ٢٠٠٩: ٢٧٧). وقد استعانت الباحثة ببعض المقولات التى طرحها بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، حول العلاقة بين ضعف آليات الضبط الاجتماعى الرسمية وغير الرسمية وعوامل ارتكاب الجريمة فى قرى البحث.

وفيما يتعلق بالإجراءات المنهجية للدراسة، فقد استعانت الباحثة بكل من المنهج الأنثروبولوجى بأدواته من ملاحظة وإخباريين، ومنهج دراسة الحالة الذى راعت فيه تنوع الحالات وفقاً لأنماط الجريمة، ومنهج دراسة المجتمع المحلى للكشف عن خصائص قرى مجتمعات الدراسة.

كما استعانت الباحثة بكل من المقابلة، ودليل العمل الميدانى كأدوات فى جمع المادة الميدانية، واعتمدت كذلك على رسم خرائط توضيحية تم تصميمها عن طريق الاستعانة بأحد أساتذة الجغرافية فى كلية الآداب جامعة عين شمس، الذى قام برسم الخرائط على الحاسب الآلى باستخدام برنامج (GIS).

وعن المجال الجغرافى للدراسة، فقد قامت الباحثة بإجراء دراسة مسحية على (٢٥) قرية، حاولت فى اختيارها أن تمثل كل مراكز المحافظة البالغ عددها ١٣ مركزاً حضرياً، وأن تكون ممثله لقرى المحافظة البالغ عددهم ٤٩٩ قرية، كما روعى فى اختيار هذه القرى أن تكون ممثله فى توزيعها لجميع المناطق الجغرافية لمحافظة الشرقية ما بين: جبلية، وصحراوية، وساحلية، ومدى قربها وبعدها عن المدينة، وكذلك تنوعها من حيث نمط البيئة ما بين: ريفية تقليدية، وريفية شبه بدوية، وريفية شبه حضرية. وقد بلغ عدد القرى التقليدية عشر قرى، وعدد القرى شبه البدوية ست قرى، وعدد القرى شبه الحضرية تسع قرى من قرى الدراسة.

وبناءً على ما سبق، تتضمن هذه الورقة ثلاثة محاور أساسية وهى: أولاً، لمحة تاريخية وديموجرافية عن محافظة الشرقية، وثانياً، الحدود الجغرافية لمحافظة الشرقية وأنماط الجريمة، وثالثاً، الخصائص الإيكولوجية وانعكاساتها على حجم ونمط الجريمة فى محافظة الشرقية.

أولاً: لمحة تاريخية وديموجرافية عن محافظة الشرقية

تشير البيانات التاريخية إلى أن محافظة الشرقية سُميت باسمها الحالى فى عهد الدولة الفاطمية، وفى عام ١٨٩٤ أُطلق عليها اسم (الأعمال الشرقية)، وفى عام ١٩٠٦ عُرفت بولاية الشرقية، وسميت الشرقية بهذا الاسم لوقوعها فى الجهة الشرقية – شرق الدلتا– من الوجه البحرى لجمهورية مصر العربية، وكانت الشرقية قديماً هى المقاطعة رقم ١٣ من مقاطعات الوجه البحرى، وعاصمتها القديمة (بوباستيس)، والشرقية هى إحدى محافظات الإقليم التخطيطى الثالث الذى يضم محافظات: الإسماعيلية والسويس وبورسعيد وجنوب وشمال سيناء (منشورات مجلس محافظة الشرقية، ٢٠٠٥: ١٥، ٢٤).

وتضم المحافظة ٤٣ مكاناً آثرياً فى تسع مراكز حضرية أهمها منطقة "تل بسطة" بالزقازيق، ومنطقة آثار "صان الحجر" بمركز الحسينية، كما تضم المحافظة مجموعة من المتاحف مثل: متحف الزعيم أحمد عرابى، ومتحف شهداء بحر البقر، والمتحف المفتوح، وعلى أرض الشرقية يوجد قصر "الملك فاروق" بقرية "بساتين أنشاص" مركز بلبيس (تقرير التنمية البشرية لمحافظة الشرقية، ٢٠٠٣: ٥١)، وجدير بالذكر أن انتشار هذه المعالم الآثرية بالمحافظة، قد ارتبط به وجود أنواع من الجرائم لم تعرفها مناطق أخرى.

ومن حيث المساحة: فقد بلغت المساحة الكلية لمحافظة الشرقية ٤٩١١ كم٢ (منشورات مجلس محافظة الشرقية، ٢٠٠٥: ٣٠). ينقسم القطاع الريفى للمحافظة إلى ١٣ مركز إدارى، ويتبعها ٤٩٩ قرية، منهم ٨٨ قرية أم وهى تلك القرى التى تشمل على وجود وحدات محلية تخدم قرى أخرى تابعة، ومتضمنه ٣٩٦٩ عزبة (تقرير التنمية البشرية لمحافظة الشرقية، ٢٠٠٣: ٤٠).

وعن تعداد سكان المحافظة: بلغ حوالى ٥٣٥٤٠٤١ نسمة وفقاً لتعداد ٢٠٠٦، وذلك بنسبة ٢٣% من السكان يقيمون فى المناطق الحضرية، ونسبة ٧٧% منهم يقيمون فى المناطق الريفية، كما بلغت نسبة الذكور ٥١,٣% والإناث بنسبة ٤٨,٧% من اجمالى سكان المحافظة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨: ٢٧). وجدير بالذكر أن محافظة الشرقية تعتبر ثانى محافظة على مستوى الجمهورية فى تعداد السكان بعد محافظة القاهرة، وتأتى المحافظة فى المرتبة السادسة من حيث الكثافة السكانية التى تبلغ ٠,٥% (فؤاد عبد اللطيف سلامة وآخرون، ٢٠١٠: ١٢٤).

ثانياً: الحدود الجغرافية لمحافظة الشرقية وأنماط الجريمة

تتميز الحدود الجغرافية لمحافظة الشرقية بأنها متاخمة لبعض المحافظات التى تضم بؤر إجرامية ريفية، ويقطن فيها جماعات من البلطجية الذين يرتكبون جرائمهم فى قرى الدراسة، كما تتاخم هذه الحدود بعض المناطق المتباينة جغرافياً سواء داخل المحافظة أم خارجها؛ ولذا فإن هذه الحدود لا تقتصر فى علاقتها بالجريمة على البؤر الإجرامية الموجودة فى المحافظات القريبة منها، بل توجد بداخلها بؤر إجرامية تشتهر بالجريمة.

وعن هذه الحدود، فإن محافظة الشرقية يحدها من الشمال محافظة الدقهلية وبحيرة المنزلة، ومن الجنوب محافظة القاهرة، ومن الشرق محافظتى الإسماعيلية وبورسعيد، ومن الغرب محافظة

القليوبية ومنطقة "سجون أبو زعبل"، والخريطة رقم "١" توضح ذلك. وبهذا الموقع تمثل الشرقية حارسة المدخل الشرقى لمصر، ذلك المدخل الذى اجتازه الغزاة عبر التاريخ منذ أيام الهكسوس؛ ونظراً لهذا الموقع وتوسطها شرق الدلتا، فهى تمثل نقطة التقاء لأهم طرق المواصلات بين المحافظة والمحافظات المجاورة لها (منشورات مجلس محافظة الشرقية، ٢٠٠٥: ١٧). وتعكس الحدود الجغرافية لمحافظة الشرقية طبيعة الجريمة وحجم انتشارها فى المحافظة، وذلك على النحو التالى:

١- الحدود الشمالية الشرقية:

تتسم الحدود الشمالية الشرقية لمحافظة الشرقية بأنها تضم كل من المناطق الجبلية، والصحراوية، والساحلية. وتقع المناطق الجبلية فى مركزى فاقوس والحسينية، ويطلق عليها "جبال الصالحية"، كما توجد على هذه الحدود مناطق صحراوية تضم "أراضى مستصلحة للزراعة" وتقع فى قرى مركز الحسينية، وكذلك تضم هذه الحدود المناطق الساحلية التى تمثل "جزر مائية" مثل "الشبول" الواقعة فى "بحيرة المنزلة" بمحافظة الدقهلية، وقرية "شادر عزام" التى تشتهر بنشاط الصيد بمحافظة بورسعيد. ويقع على هذه الحدود القرى الريفية شبه البدوية والبالغ عددها ست قرى من قرى الدراسة، كما هو موضح بالخريطة رقم "١". وتعد خصائص هذه المناطق من حيث كونها أماكن متباينة جغرافياً، وتظهر فيها أنماط معينة من الجريمة سوف تعرضها الباحثة فيما يلى:

فى المناطق الجبلية، التى تتميز بوجود الكثير من الثغرات والإنثناءات والطرق الضيقة، نجد أن هذه الخصائص تسهل من اختباء المجرمين فيها، حيث صعوبة مراقبتهم فى هذه الطرق، فضلاً عما

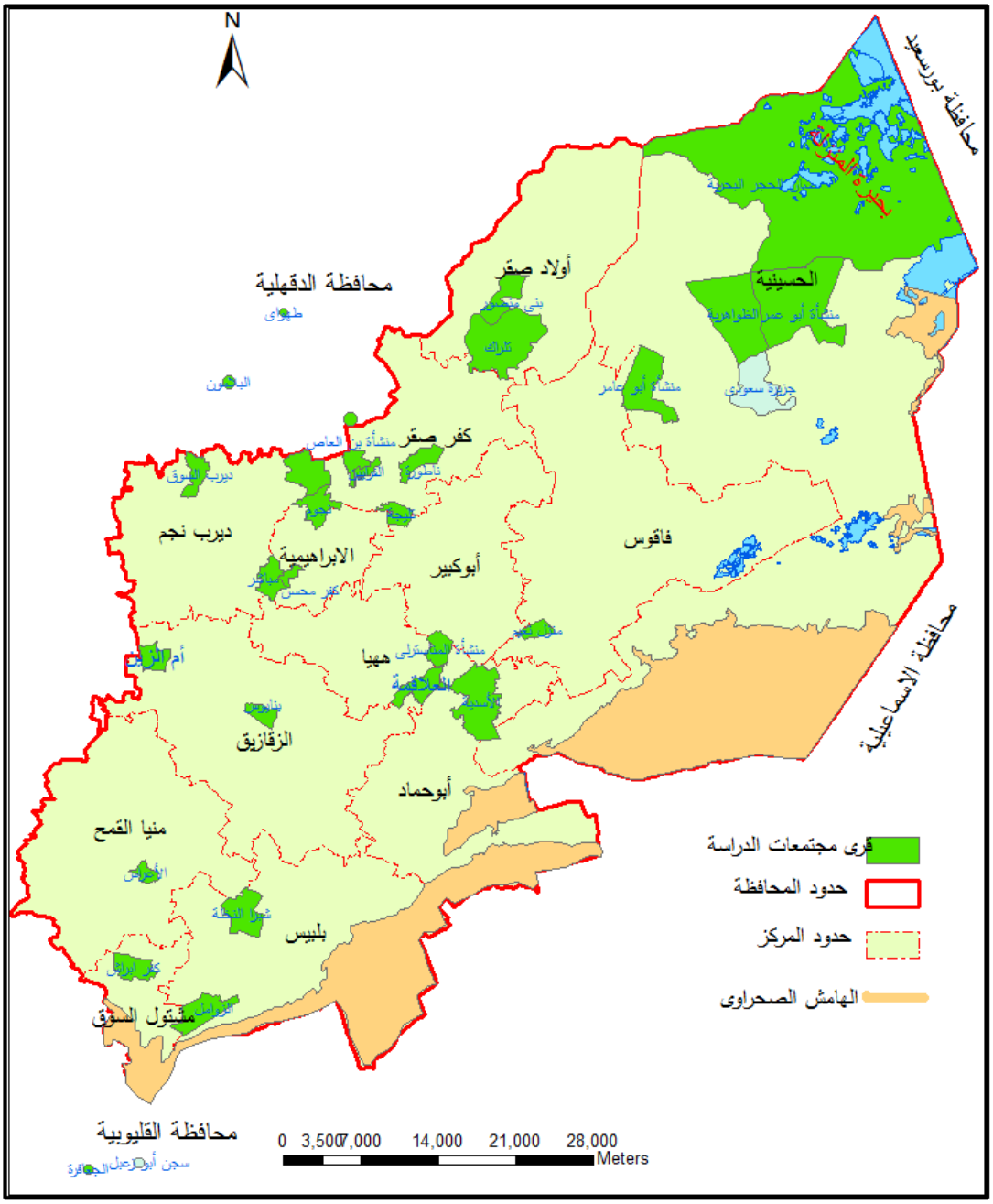

خريطة (١) قرى مجتمعات الدراسة بمحافظة الشرقية

يحيط بهذه الجبال من رمال وأحجار تمثل تلالاً عالية، وحسب طبيعة هذه المناطق فإنها تساعد المجرمين على إخفاء المسروقات أو الأشياء الممنوعة والمحرمة كالمخدرات والأسلحة. ومن أنماط الجرائم التى تنتشر فى المناطق الجبلية هى تجارة المخدرات والسلاح، إلى جانب جرائم أخرى مثل: سرقة السيارات والدراجات، والخطف. لذا تزداد هذه الجرائم فى قرى مركز الحسينية وفاقوس، وتتعرض هذه القرى للجريمة من داخلها وخارجها، حيث يتلائم مع طبيعة هذه المناطق الجبلية أنها تمثل مأوى لاختباء الكثير من المجرمين والهاربين من السجون فيها. وهذا ما أكدته أيضاً إحدى الدراسات التى أشارت إلى أن المناطق الجبلية توجد فيها مجموعات من المجرمين الخطرين والهاربين من العدالة ويمارسون مختلف الأنشطة الإجرامية (مصطفى فهمى محمد، ٢٠٠٦: ١٠٢).

أما عن **المناطق الصحراوية**، التى يتم فيها استصلاح الأراضى وزراعتها، فمن أهم خصائصها أنها أراضى شاسعة، حيث يتردد بين أهالى مجتمع البحث قولهم بأن هذه الأراضى المستصلحة تشبه "الصحارى أو الجبال من عدم وجود ناس فيها"، ويقولون أيضاً أن: "الأراضى الكتير اللى هنا مهما تتعمر هتفضل يستخبى فيها الحرامية والمجرمين"، لذا تنتشر فى هذه المناطق جرائم الخطف والسرقة.

والتجمعات السكانية فى هذه المناطق الصحراوية المستصلحة قليلة، حيث يقطن فيها بعض الأفراد والأسر الذين يقومون باستصلاح الأراضى وزراعتها بالمحاصيل والأسماك، ونظراً لقلة عددهم وكبر مساحة الأرض فهم يمتلكون حيازات زراعية كبيرة.

وعلى الرغم من أن الهدف من إنشاء هذه المناطق المستصلحة هو إعمارها وأن تكون مناطق جذب للسكان، إلا أن هذه المناطق ما زالت تعد من المناطق غير الآهلة بالسكان وتفتقر إلى الكثير من الخدمات، وهذه الخصائص تجعلها مناطق جذب للمجرمين والبلطجية المقيمين فى بحيرة المنزلة.

ومن أنماط الجرائم التى تنتشر فى هذه البيئة الزراعية جرائم تخص البيئة الزراعية، مثل سرقة الأدوات الزراعية (كمواتير مياه الرى)، كما تعد أماكن لاختباء المجرمين فى جرائم الخطف، واخفاء ضحاياهم لطلب فدية مالية.

غالباً ما تتعرض هذه المناطق للجريمة من خارجها، حيث معرفة المجرمين لخصائصها وخصائص سكانها؛ لذا تنتشر فيها جرائم قطع الطريق والسطو المسلح من بلطجية يقومون بالاستيلاء على أراضى ومنازل الأهالى رغماً عنهم. وهذا ما أكدته أيضاً إحدى الدراسات التى أشارت إلى أن زيادة الجريمة فى المناطق الريفية؛ قد يرجع إلى وجود المناطق البعيدة والمعزولة عن مناطق العمران السكنى، وكذلك المناطق المهمشة التى تقل فيها الخدمات الأساسية، كما تضعف فيها أساليب الضبط الاجتماعى الرسمية وغير الرسمية (Arunas Juska & Vygandas Paulikas, 2006: 431).

وبالنسبة **للمناطق التى تتسم بأنها ساحلية وتمثل "جزر مائية"**، وتوجد داخل "بحيرة المنزلة" بمحافظة الدقهلية، فهى عبارة عن مناطق سكنية يحيط بها الماء من جانبين أو أكثر، ويعتمد الأفراد الذين يقيمون فى هذه الجزر على استخدام "القوارب أو الفلوكات" ذهاباً وإياباً بين الجزر بعضها وبعض. وقد أدت طبيعة هذه الجزر إلى استقطاب جماعات من البلطجية للإقامة فيها، مثل جزيرة "الشبول" التى يقطن فيها جماعة من البلطجية يطلق عليهم "الشبالوة" نسبة إلى هذه الجزيرة. ونظراً لما تتميز به هذه الجزر من وجود الممرات المائية المقطوعة، التى تعزلهم عن المحيطين بهم وتشكل صعوبة فى الوصول إليهم؛ لذا يرتكب المجرمون والبلطجية جرائمهم مثل السرقة والخطف على الطرق البرية الفاصلة بين البحيرة وقرى البحث بمركز الحسينية وفاقوس وأولاد صقر، ويختبأون فى هذه الجزر لأنهم أجدر بفهم طبيعة هذه المناطق التى من الصعب ملاحقتهم فيها. وجدير بالذكر أن قرى الدراسة بمحافظة الشرقية اشتهرت بجرائم هؤلاء البلطجية، الذين شكلوا عصابات سطو مسلح خلال فترة الانفلات الأمنى أثناء الثورة. ومن أنماط هذه الجرائم سرقة السيارات والدراجات والخطف لطلب فدية، كما هو موضح بخريطة توزيع الجرائم على قرى البحث (الخريطة رقم "٢").

أما عن **المناطق الساحلية** التى تشتهر بمهنة الصيد، وتجتذب فى العادة كثيرين ممن هم خارج المنطقة من صيادين وتجار، ومن خصائصها أنها تقع على الأطراف بين محافظتى الشرقية وبورسعيد، أو كما يقول إخبارى من كبار السن بقرية "صان الحجر البحرية": "القرية دية (أى شادر عزام) محدوفة ع الحدود بين محافظتين"، كما تتميز بكبر مساحتها وزيادة عدد سكانها، وتشتهر بكثرة مزارع الأسماك فيها، لذا يقال عنها بين الأهالى أنها عبارة عن "شادر سمك كبير"، وتزدحم بتجار السمك والباعة والمشترين من أماكن مختلفة وغالباً لا يوجد أى تعارف بينهم؛ لذا فهى تتسم بعدم التجانس بين سكانها والمترددين عليها بشكل مستمر؛ ولذلك يتردد بين الناس أنه: "من السهل

يستخبى فيها المجرمين من كل شكل ولون ..."، حيث تضعف فيها المراقبة وتقل كثافة التعارف والروابط الاجتماعية المباشرة بين الأفراد وبعضهم البعض، باعتبارها آلية من آليات الضبط الاجتماعى غير الرسمية.

كما تؤكد نتائج الدراسة الميدانية على أن المجرمين الذين يقيمون فى قرى الدراسة الواقعة داخل هذه الحدود مثل قرى البحث بمركز الحسينية، يرتكبون جرائمهم فيها مثل سرقة مزارع الأسماك والقتل، والإختباء فى هذه القرية "شادر عزام"، بعيداً عن ملاحقة الشرطة لهم، وبالتالى فهى تشكل بؤرة إجرامية تتلاءم طبيعتها مع إيواء المجرمين فيها.

٢- الحدود الشمالية الغربية:

يميز هذه المنطقة جغرافياً أنها ملاصقة لبعض المحافظات التى يقيم فيها المجرمين، كما تنتشر بها الجريمة. وتؤكد الكثير من الدراسات على أن هناك تشابهاً بين المجتمعات الريفية على مستوى العالم فى وجود أماكن تمثل بؤر إجرامية ملاصقة لها، وتؤدى إلى انتشار الجريمة فيها، ويقال عن هذه الأماكن أنها "مناطق سُكنى للمجرمين" (Daniel P. Mears, et'al, 2007: 156).

وهذا ما كشفت عنه الدراسة الميدانية للباحثة، والتى أظهرت أن الحدود الشمالية الغربية لمحافظة الشرقية تطل على محافظة الدقهلية، ويقع على هذه الحدود القرى الريفية التقليدية والبالغ عددها عشر قرى من قرى الدراسة، وتأتى متاخمة لبعض القرى التى تعد بؤر إجرامية داخل محافظة الدقهلية مثل

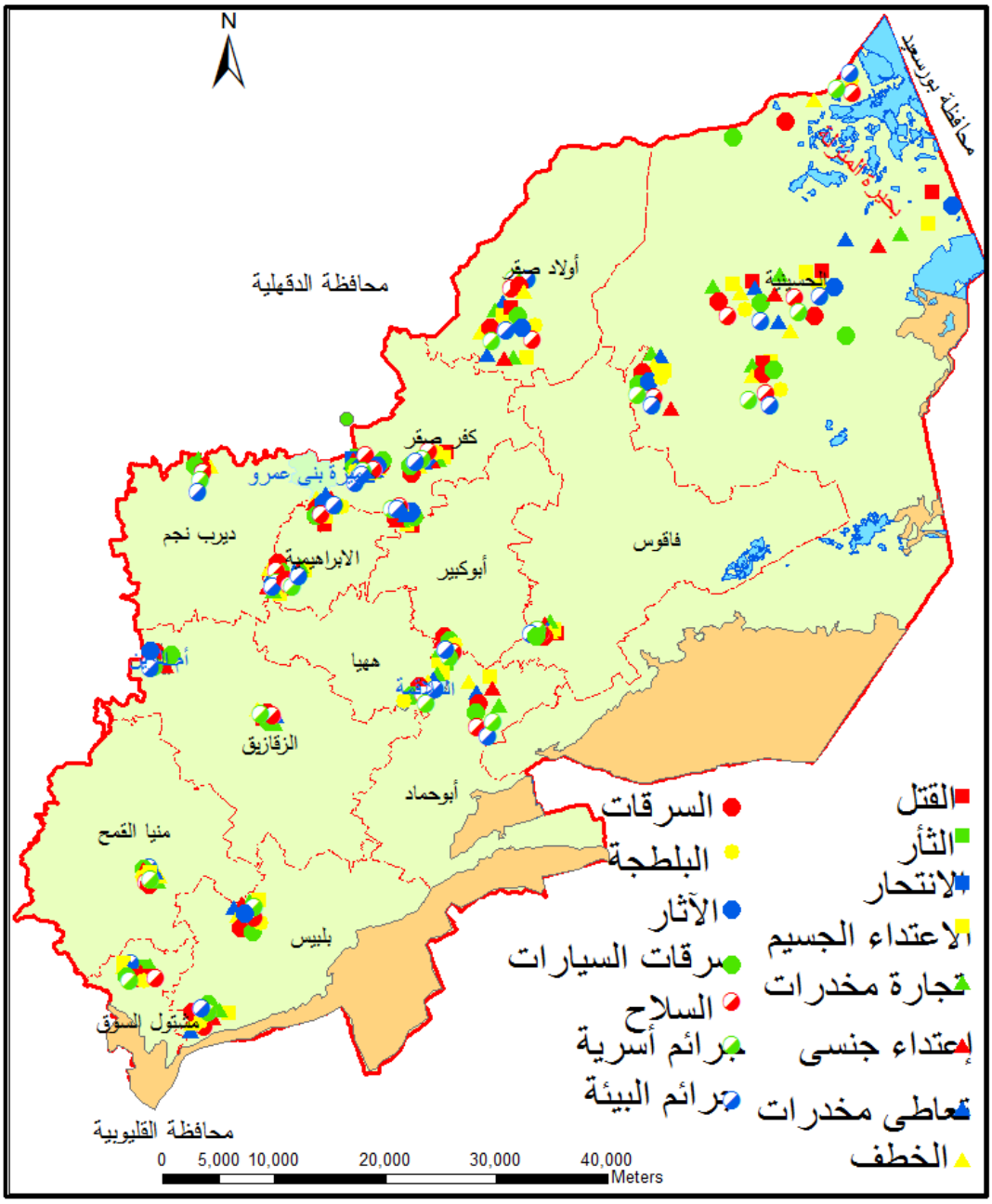

خريطة (٢) توزيع الجرائم على قرى مجتمعات الدراسة بمحافظة الشرقية

قرى "طهواى" و"البلامون"، حتى أن أهالى مجتمع البحث يطلقون عليها اسم "مثلث الرعب والجريمة"؛ نظراً لتركز المجرمين وعصابات الجريمة فيها، نتيجة لانعدام الأمن وعدم وجود أكمنة شرطة ثابتة فى هذه الأماكن. وقد أكدت على انتشار الجرائم بهذه البؤر الإجرامية الريفية إحدى الدراسات السابقة، حتى أنها أكدت على وجود العديد من العائلات التى تقطن فى قرية "طهواى" التابعة لمركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية وتشتهر بارتكاب جرائم السرقة والنشل، كما تمثل عصابات للسرقة فى أماكن الزحام المختلفة مثل الأسواق وغيرها (مروة حمدى سعد رياض، ٢٠٠٢: ١٣). وكذلك قرية "البلامون" التابعه لنفس المركز بمحافظة الدقهلية، فهى تشكل بؤرة إجرامية تشتهر بالمخدرات. وتتعرض قرى الدراسة القريبة من هذه البؤر الإجرامية لجرائم السرقة، كما ينتشر فيها جرائم المخدرات.

ولا يقتصر وجود البؤر الإجرامية على تلك القرى التابعة لمحافظة الدقهلية وتقع خارج حدود محافظة الشرقية، بل أن هناك بؤر إجرامية تقع أيضاً داخل حدود المحافظة نفسها، مثل "خليج الزودة" الذى يمر فى بعض القرى الزراعية التابعة لمركز كفر صقر بمحافظة الشرقية، وهو خليج مائى مصدره "ترعة الهجارسة" التى تتصل "بهاويس مائى كبير بالزقازيق". ويقع هذا الخليج على أطراف قرية "منشأة بن العاص"، كما تقع معظم أراضى هذه القرية على جانبيه، ويفصل بينها وبين قرية "الهجارسة" المجاورة لها. وبالرغم من أن هذا الخليج يستخدم أساساً فى رى الأراضى الزراعية الواقعة على جانبيه، إلا أن من أهم ما يميز المنطقة التى يقع فيها الخليج هى انتشار الكثير من الزراعات، والأشجار المرتفعة والكثيفة على جانبيه، فضلاً عن عدم وجود أعمدة إنارة عليه، وكذلك بُعد مساكن الأهالى عنه؛ ونتيجة لهذه الخصائص، فإن هذه المنطقة تعد بؤرة إجرامية تمارس فيها الجريمة، مثل تعاطى المخدرات والزنا والدعارة، كما يكثر تواجد المنحرفين والمجرمين فيها، وخاصة فى أوقات الليل للاختباء فى أماكن متفرقة على هذا الخليج؛ نظراً لعدم خضوعه للمراقبة سواء من الأهالى أم من الشرطة.

٣- الحدود الجنوبية الشرقية:

تتسم الحدود الجنوبية الشرقية لمحافظة الشرقية بموقعها على "الهامش الصحراوى"، كما هو موضح فى الخريطة رقم "١"، والذى يتسم بوجود مساحات كبيرة من الرمال، وتكون مترامية الأطراف

ويصعب السير فيها خشية التعرض للمخاطر، وبالتالى فإن هذه المنطقة تكون جاذبة للمجرمين الذين يعرفون دروبها، ويسهل لهم الاختباء فيها لصعوبة الوصول إليهم.

ويقع على هذه الحدود سبع قرى من قرى الدراسة، ويغلب عليها نمط البيئة الريفية شبه الحضرية، ومن الخصائص الجغرافية لهذه القرى أنها متاخمة للحدود الصحراوية، وتتعرض هذه القرى للجريمة من داخلها وخارجها على السواء. ومن أنماط الجرائم المنتشرة فيها هى جرائم تهريب المخدرات والسلاح، وكذلك جرائم قطع الطريق والسطو المسلح على الأفراد، وسرقة السيارات والدراجات والخطف. وجدير بالذكر أن انتشار هذه الجرائم يكشف عن ضعف آليات الضبط الاجتماعى الرسمية فى تأمين هذه الحدود عن طريق فرض الحراسة والرقابة الأمنية عليها؛ ولذلك يستغل المجرمون فرصة الغياب الأمنى وعدم وجود أكمنة شرطة ثابتة فى هذه المناطق، ويرتكبون جرائمهم فى القرى الواقعة على هذه الحدود.

٤- الحدود الجنوبية الغربية:

تطل الحدود الجنوبية الغربية لمحافظة الشرقية على "الهامش الصحراوى" أيضاً، وتكون قريبة من محافظة القليوبية ومن منطقة "سجون أبو زعبل"، ويقع على هذه الحدود أربع قرى من قرى الدراسة، وتتسم هذه القرى بنمط البيئة الريفية شبه الحضرية. وقد أدى تجاور هذه القرى لمنطقة السجون إلى أنها أصبحت مكاناً لإيواء المساجين الهاربين، ونظراً لخوف الأهالى من بطش هؤلاء المجرمين ومن التعرض لآذاهم، فقد ساعد ذلك على ارتكاب المجرمين العديد من الجرائم مثل: السرقة، والخطف، والسطو المسلح على الأفراد والمحلات التجارية، حيث غياب الضوابط الرسمية إلى جانب ضعف الضوابط غير الرسمية المتمثله فى سلبية الأهالى.

كما تجاور قرى الدراسة الواقعة على هذه الحدود، قرية "الجعافرة" التابعة لمركز شبين القناطر بمحافظة القليوبية، والتى تشكل بؤرة إجرامية تشتهر بتجارة المخدرات. وهذا ما أكدت عليه دراسة "ميشيل حليم" التى أشارت إلى أن هذه القرية هى إحدى البؤر الإجرامية الريفية فى تجارة المخدرات (محمد الجوهرى وآخرون، ٢٠٠٠: ٣٧٧).

وفى ضوء خصائص الحدود الجغرافية لمحافظة الشرقية، يتبين أن هناك مناطق لها طبيعتها وخصائصها الجغرافية فى أنها تكون مأوى فقط للهاربين والمجرمين بالتخفى فيها مثل: المناطق

الجبلية، والصحراوية، والجزر المائية، والمناطق الساحلية وبعض البؤر الإجرامية، فى حين توجد مناطق تُرتكب فيها الجرائم كما تشكل بؤراً إجرامية للاختفاء والهروب مثل المناطق المستصلحة.

ثالثاً: الخصائص الإيكولوجية وانعكاساتها على حجم ونمط الجريمة فى محافظة الشرقية

ثمة علاقة بين الخصائص الإيكولوجية لقرى مجتمعات الدراسة وحجم ونمط الجريمة فيها، وتشمل هذه الخصائص: الطرق والكبارى، والأنماط البيئية، وأنماط المساكن، وفيما يلى نعرض لها:

١- الطرق والكبارى ودورهما فى الجريمة:

ثمة علاقة بين الخصائص الإيكولوجية التى تتسم بها بعض الطرق والكبارى، وما تؤدى إليه من تعرض قرى الدراسة الواقعة على هذه الطرق والكبارى للجريمة.

أما عن **طرق النقل والمواصلات** وارتباطها بالجريمة، حتى فى معظم مناطق العالم، تؤكد الدراسة التى أجريت على "ريف استراليا"، أن التقارب الإيكولوجى من طرق النقل والمواصلات، يزيد من احتمال تعرض أفراد القرى الواقعة على هذه الطرق للجريمة، وخاصة فى المناطق الريفية القريبة من المدينة التى تتسم بالزحام، وينتشر فيها جرائم السرقة وقطع الطريق والسطو المسلح (Daniel P. Mears, et al, 2007: 156).

وتتفق هذه الملاحظة مع ما خلصت إليه الباحثة من الدراسة الميدانية، حيث تتسم محافظة الشرقية كمحافظة ريفية زراعية بشبكة طرق ومواصلات تربط بينها وبين العديد من المحافظات الحضرية والساحلية، فيوجد خط سكة حديدية بين المحافظة ومحافظة القاهرة، ويمثل هذا الطريق أهم مداخل المحافظة وأكثرها كثافة، كما يوجد طريق حديدى آخر يربط محافظة الشرقية بالإسماعيلية وبورسعيد، ويلازم هذا الطريق طريقاً برياً للسيارات يتجه شرقاً إلى الإسماعيلية ثم شمالاً إلى بورسعيد وجنوباً إلى السويس، وكذلك الطريق البرى للسيارات الذى يربط محافظة الشرقية بسيناء ماراً بمحافظة السويس. ويوجد الطريق السريع للسيارات وهو يسير جنباً إلى جنب مع طريق السكة الحديدية إلى القاهرة، وطرق السيارات الخاصة بالزقازيق- ميت غمر، والزقازيق- المنصورة، والزقازيق- طنطا ومنها إلى الإسكندرية؛ ولذلك فإن هذه الطرق وما تتميز به من خصائص، قد ساعد على وجود أنواع من الجرائم، مثل تهريب المخدرات من مناطق الجلب عن طريق سيناء والبحر الأحمر إلى مناطق الإستهلاك داخل المحافظة. وهذا ما أكدته أيضاً إحدى الدراسات السابقة

التى كان اهتمامها أساساً "بجغرافية الجريمة فى محافظة الشرقية" (محمد عبده عاشور، ١٩٩٢: ١٥).

وفيما يلى عرض لأنواع طرق النقل والمواصلات، وأهم خصائصها، وما يرتبط بها من أنواع الجرائم التى تنتشر فى قرى البحث:

طرق السكك الحديدية، هناك سبع قرى من قرى الدراسة تقع على قضيب السكة الحديدية، ومن خصائص هذه الطرق أنه ينتشر على جانبيها بعض الحقول الزراعية، التى تحتوى على الكثير "العشش" والمبانى المهجورة، وهذه الأماكن تشكل بؤر إجرامية لاختباء المجرمين وارتكاب الجريمة فيها، ويدلل على ذلك إخبارى (عمدة قرية) ويقول: "اللى هيعمل جريمة ع الطريق اللى بيمشى عليه القطر وحواليه العشش اللى ماليه الغيطان ... طبعاً محدش هيحس بيه، عشان هيدارى فى أى عشة أو هيدارى جريمته فيها، زى القتل أو السرقة والمخدرات والزنا ...".

طرق النقل والمواصلات السريعة، التى تربط بين قرى المحافظة والمدن المجاورة لها، وهى تلك الطرق البرية التى من خصائصها أن بها أعمدة إنارة فى أجزاء منها وأجزاء أخرى تكون مظلمة، مما يجعل قرى الدراسة الواقعة على الطرق المظلمة أكثر عرضة للجريمة، خاصة جرائم البلطجة وقطع الطريق. كما أن هذه الطرق السريعة منها ما يستمر العمل عليه طوال اليوم، وتنتشر على جانبيها الحقول الزراعية، وهناك عشر قرى من قرى الدراسة التى تقع على هذه الطرق، وينتشر فيها جرائم النشل والسرقة والبلطجة والخطف.

وتتسم هذه الطرق السريعة أيضاً بوجود استراحات عليها، كما تنتشر على جانبيها المحلات التجارية والورش والمقاهى. ومن قرى الدراسة التى ترتبط بهذه الخصائص، قرية "منشأة المناسترلى" التى تشتهر بانتشار ورش النجارة ومصانع الأخشاب والمقاهى والكثير من المحلات التجارية على جانبى الطريق السريع أبو حماد– القاهرة الذى يمر بهذه القرية، وقد دفع هذا الموقع بعض أبناء القرية إلى ارتكاب انحرافات وجرائم مثل تعاطى المخدرات أو بيعها فى القهاوى.

وجدير بالذكر أن هذه المقاهى تلعب دوراً مهماً فى سوق العمل بالنسبة لرجال القرى، فهى المكان الذى يتجمع فيه الرجال صباحاً ومساءً لقضاء وقت الفراغ، وعقد اللقاءات بين أصحاب المهن والحرفيين وسائقى السيارات وأصحاب الورش والمحلات التجارية، وبالرغم من أن المقهى يمارس وظيفة لاتصال الأفراد من أصحاب العمل والراغبين فى العمل معاً، كما أنه مكان لاستراحة

العاملين وسائقى السيارات التى تمر على هذا الطريق السريع، إلا أنه يُستغل أيضاً فى قضاء وقت الفراغ والتسلية فى ممارسة أنشطة إجرامية مثل لعب القمار وتعاطى المخدرات ... إلخ.

الطـرق الجانبيـة المنعزلـة، فـإن مـن خصائصـها أنهـا تقـع علـى أطـراف أو جوانـب طـرق المواصلات السريعة، وتحيط بها بعض الحقول الزراعية، ويقال عن القرى التى تقع على هذه الطرق أنها "قرى منعزلة"، ولا يمر عليها أى وسائل مواصلات بشكل مباشر سوى "التوك توك"، الذى يعتمد عليـه الأهـالى ذهابـاً وإيابـاً بـين القريـة والأمـاكن المجـاورة لهـا، ويشـاع بـين الأهـالى أن موقـع القريـة وانعزالها عن وسائل المواصلات؛ يسهل من ارتكاب الجريمة وتعرضها للمجرمين الذين على معرفة بخصائص هذه الطرق المنعزلة التى تفتقر إلى المراقبة. ويرتبط بهذه الخصائص وقوع أنواع من الجرائم مثل الخطف والتحرش "هتك العرض".

وجدير بالذكر أن نتائج الدراسة الميدانية تؤكد على أن قرى البحث بمركز الحسينية، توجد فيها بعض الطرق المنعزلة والبعيدة عن المناطق المأهولة بالسكان، وتمثل هذه الطرق بيئة خصبة أمام العناصر الإجرامية المسلحة لممارسة نشاطها الإجرامى، وخاصة فرض الإتاوات على أصحاب مزارع الأسماك والفاكهة الواقعة على هذه الطرق، والذين يضطرون إلى دفع هذه الإتاوات وعدم إبلاغ الشرطة، خوفاً من التعرض للسطو والأذى من قِبل هذه العصابات.

وبالنسبة للكبارى، فإن نتائج الدراسة الميدانية تؤكد على أن هناك علاقة بين خصائص بعض الكبارى وانتشار الجريمة فى قرى البحث الواقعة عليها، حيث تتباين هذه الكبارى من حيث: كونها مداخل ومخارج للقرى، ومدى اتساعها وارتفاعها عن شوارع القرية، ومدى حداثتها والأعمدة الحديدية التى تقام عليها، وموقع المنشأت الحكومية أو منازل الأهالى أو محلات تجارية أو حقول زراعية عليها، وكذلك وجود أكمنة شرطة أو غرف للخفراء لحراسة القرية من عدمه، ... إلخ. وفيما يلى عرض لأنواع هذه الكبارى، وخصائصها وما يرتبط بها من نمط وحجم الجريمة:

الكبارى الخارجية، فمن أهم خصائصها أنها تقع على طرق النقل والمواصلات السريعة، وبالتالى فهى تربط قرى الدراسة الواقعة عليها بالمدينة، وتتسم بالارتفاع وكبر الحجم، وتسمى هذه الكبارى إما باسم القرية الواقعة عليها أو باسم أقدم منشأة حكومية فى القرية، وقد يسمى الكوبرى باسم أبرز منشأة تقع عليه.

ومن **أنواع الكبارى الخارجية**، "**كوبرى مشة**" نسبة إلى "مدرسة مشة الإبتدائية"، ويربط بين ثلاث محافظات هى الشرقية والدقهلية والمنوفية، ومروره على "بحر حادوس" الذى يصب فى "بحيرة المنزلة"، وتقع على هذا الكوبرى قريتين من قرى الدراسة. ويتسم هذا الكوبرى بالارتفاع وكبر الحجم، وتقع على جانبيه الكثير من المحلات التجارية، ومدرسة مشة الإبتدائية، وبعض المنازل والعمارات السكنية التى من بينها مساكن تجار المخدرات، الذين يقومون بإخفاء المخدرات فى أكوام من التراب أسفل هذا الكوبرى. كما يوجد على هذا الكوبرى كمين شرطة ولكنه غير فعال، حيث يخصص مكان للمراقبة عليه عبارة عن "برميلين" عليهم طلاء بألوان علم مصر والنسر كرمز فقط، دون وجود أفراد من الشرطة متواجدين بالفعل فى هذا المكان لحراسة الكوبرى ومنع حدوث الجريمة أو وجود المجرمين عليه، خاصة وأن الكوبرى مساحته كبيرة وارتفاعه عالى وعبارة عن طريق واحد للسيارات، وبذلك فهو يحتاج إلى تنظيم مرورى ومراقبة أمنية من الجهات الرسمية للدولة.

و"**كوبرى الأمان**" الذى يقول عنه الأهالى أنه: "اسم مش على مسمى، يعنى اسمه "الأمان" لكن ما فيش أى أمان خالص ع الكوبرى ده، بالعكس دا كل الجرايم ابتحصل عليه ... وبذات البلطجة من سرقة وخطف"، وكذلك "**كوبرى الشرطة**"، و"**كوبرى المطار**"، و"**كوبرى عامر**". وتقع على هذه الكبارى ثلاث قرى من قرى الدراسة.

وبالنسبة **للكبارى الداخلية**، فإن نتائج الدراسة الميدانية تؤكد على أن اهتمام الحكومة بإنشاء هذه الكبارى فى قرى الدراسة بمحافظة الشرقية؛ جاء بغرض ربط هذه القرى ببعضها البعض، وكذلك ربط مساكن الأهالى بحقولهم الزراعية؛ لتسهيل حركة التنقل للأهالى بين القرى المجاورة وقضاء مصالحهم وزيارة أقاربهم، وكذلك التنقل بين مساكن المزارعين وحقولهم الزراعية. فقد أكدت الشواهد الميدانية على أن هناك قرى تقع أراضيها على الأطراف، فى حين تقع المساكن فى المنتصف، وهنا تظهر أهمية هذه الكبارى فى ربط مساكن الأهالى بحقولهم الزراعية.

ومن الأنماط الشائعة للكبارى الداخلية أنها تكون أكثر من كوبرى بحسب مداخل القرية ومخارجها، وغالباً ما تتسم هذه الكبارى بصغر حجمها وقلة ارتفاعها، كما تحيط بها الحقول الزراعية وبعض المنازل. كما توجد على أحد جوانب هذه الكبارى حجرة تكون بمثابة كمين شرطة، ويطلق عليها الأهالى "أوضة الغفر" ويقيم فيها خفراء القرية لتبادل ورديات العمل بين فترات النهار والليل؛ بغرض تأمين القرية وحراستها.

ومن **أنواع الكبارى الداخلية، "كوبرى الزوامل"، و"كوبرى الرشاح"**، بقرى "الزوامل" و"شبرا النخلة" مركز بلبيس. وجدير بالذكر أن نتائج الدراسة الميدانية تؤكد على أن هذه الكبارى يتجمع عليها اللصوص ومتعاطى المخدرات فى أوقات متأخرة من الليل، وهذا ما أكده زوج إحدى الضحايا الذى يقول: "فيه شجرة على كوبرى "الرشاح" عند حته مهجورة بتجمع فيها الناس اللى بتعاطوا مخدرات، ده غير اللى بيقطعوا الطريق ويسرقوا العربيات ويطلبوا افلوس عليها ..."، حيث تنتشر جرائم قطع الطريق وتثبيت الأفراد وسرقتهم، وخاصة سرقة السيارات والدراجات، وخطف الإناث.

وكذلك **كوبرى قرية "منشأة بن العاص"**، الذى يمثل المدخل الرئيسى للقرية ويقع عليه موقف سيارات الأجرة الخاصة بنقل الركاب من القرية إلى المدينة، وبالرغم من موقعه فى منطقة مزدحمة بالأهالى، إلا أن المتعاطين للمخدرات من أبناء القرى ينتشرون على هذا الكوبرى، وقد يُكونوا جماعات للجلوس عليه فى فترات متأخرة من الليل، ويدلل على ذلك إخبارى ويقول: "ممكن تبقى ماشى فى الشارع والعيال ابتوع البلد قاعدين ع الكوبرى بيشربوا بانجو فى أى وقت، وتيجى اتكلمى عيل منهم ايروح قايل: انت مالك، هو حد بدينى حاجة من جيبه ...". وبالرغم من موقع كمين خفراء القرية على هذا الكوبرى، إلا أنه لا يحد من جرائم تعاطى المخدرات وبيعها، بل قد يساعد على وقوع الجريمة وانتشارها، حيث يجلس المتعاطون للمخدرات من الرجال والشباب مع الخفراء أمام حجرتهم أو بداخلها لشرب "الجوزة" معاً أو السجائر الملفوفة بالبانجو، مما يؤكد على ضعف آليات الضبط الاجتماعى الرسمية فى مواجهة الجريمة فى القرية.

٢- الأنماط البيئية وعلاقتها بحجم ونمط الجريمة:

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن هناك علاقة بين نمط البيئة الريفية التى تتميز بها قرى الدراسة وحجم ونمط الجريمة فيها، حيث تختلف الجريمة حسب طبيعة البيئة الريفية ما بين: بيئة ريفية تقليدية، وبيئة ريفية شبه بدوية، وبيئة ريفية شبه حضرية.

ففى **القرى الريفية التقليدية**، والتى تقوم على الزراعات التقليدية وتعتمد على الماشية، فمن الجرائم المنتشرة بهذه القرى الجرائم الزراعية كسرقات المحاصيل والحيوانات والأدوات الزراعية.

وجدير بالذكر أن بعض هذه القرى التابعة لمركز كفر صقر والإبراهيمية، تتعرض إلى الجريمة من داخلها، حيث تقطن بها عائلات تتخذ من الجريمة مهنة لها، حتى أن هذه العائلات بها بعض الأسر التى تتخصص فى القيام بجرائم محددة، يعمل بها معظم أفرادها.

كما يرجع ذلك أيضاً – من وجهة نظر الأهالى– إلى وجود بعض الأسر التى لا تنتمى إلى مجتمع البحث، ولكن نزحوا إليه من الخارج وجاءوا ليعملوا فى تجارة الدواجن ثم استقروا فيه، وبذلك يعدون أغراباً عن المجتمع، وفى ذلك يقول إخبارى: "الأغراب اللى دخلوا ع البلد هما اللى دخلوا الجريمة فيها، وبذات جرايم السرقة والمخدرات ..."، كما يؤكد على ذلك إخبارى آخر ويقول: "سبب الجريمة هنا فى البلد إن أهلها عاملين زى عيش الشحاته (أى الذى جُمع عن طريق التسول)، يعنى من كل بلد اشوية، وأكترها ناس مش من أصل البلد، بذات من الغربية واسمهم (البراموة ودفرة)"، وذلك نسبة إلى منطقتى "برما ودفرة" بمحافظة الغربية.

تتمثل الخصائص السكانية فى هجرة بعض الأفراد من المحافظات المجاورة والإقامة فى بعض قرى البحث؛ من أجل العمل فى أنشطة تجارية تخالف الأنشطة الزراعية – التى ارتبطت بوقوع جرائم تقليدية–، قد ترتب عليه وقوع أنواع من الجرائم مثل: السرقة، والمخدرات، والزنا والدعارة، التى ارتبطت بوجود أنشطة تجارية جديدة. وهذا ما أكدته أيضاً إحدى الدراسات التى أشارت إلى أن الغرباء المهاجرين إلى المناطق الريفية هم الذين يرتكبون الجريمة فيها؛ نظراً لما تتميز به هذه المناطق من "كثافة التعارف" وقوة الروابط الاجتماعية بين أفرادها، وبالتالى قوة الضوابط الاجتماعية غير الرسمية التى تجعل من النادر وقوع الجريمة بينهم، فى حين تقع الجريمة من المهاجرين إليهم (Daniel & Harriet, 1999: 117).

أما عن **القرى الريفية شبه البدوية** – والتى تقوم على استصلاح أراضى جديدة للزراعة، وتعتمد على نشاط الرعى، وتشتهر بوجود السكان العرب "البدو المتريف" المقيمين فيها، والذين يُقيمون على أطراف هذه القرى وبالقرب من الأراضى الزراعية المستصلحة– تنتشر فيها جرائم تهريب المجرمين والمساجين وإخفائهم داخل هذه القرى.

إلى جانب ذلك فإن هناك خصائص تميز بعض القرى الريفية التقليدية وشبه البدوية، وتساعد على وجود أنماط من الجرائم غير شائعة بمثل هذه المحافظات الريفية التى تشتهر بنشاط الزراعة، ولكن لها جذور تاريخية تؤكد على وجود آثار فيها. فقد كشفت الدراسة الميدانية عن وجود مناطق أثرية داخل ثلاث قرى من قرى الدراسة وهى: قرية "صان الحجر البحرية" التى تشتهر بوجود منطقة "تنيس" الآثرية، وقرية "النجوم"، وقرية "منشأة بن العاص" التى تشتهر بوجود منطقة آثار "تل أبو الحيات". وقد ارتبطت طبيعة هذه القرى بوجود جرائم البحث والتنقيب عن الآثار وسرقتها والتجارة فيها، وتؤكد الشواهد الميدانية على افتقار هذه القرى لوجود أكمنة شرطة فيها لحراسة هذه الآثار.

وبالنسبة **للقرى الريفية شبه الحضرية** فى المحافظة، والتى من خصائصها أنها تقع بالقرب من المدينة، وعلى الطرق الرئيسية السريعة، والتى جاءت قريبة من محافظتى القاهرة والقليوبية، وكذلك القرى التى تقع فى قلب محافظة الشرقية وكانت قريبة من مدينة الزقازيق، فقد اشتهرت هذه القرى بأنماط من الجرائم تشابه الجرائم التى ترتكب فى المناطق الحضرية مثل: النشل، والخطف، وسرقة السيارات والدراجات البخارية.

٣- أنماط المساكن والجريمة:

جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتكشف عن أن نمط المسكن فى قرى الدراسة، كان له دور فى نوع الجريمة وحجها، حيث تتنوع المساكن ما بين حديثة، وأخرى تقليدية، فضلاً عن نماذج "العشش"، والمقابر، وسوف تعرض الفقرات التالية العلاقة بين تلك النماذج من المساكن ونوع وحجم الجرائم فى قرى الدراسة على النحو التالى:

توجد نماذج **المساكن الحديثة** فى قرى الدراسة التى تقع على الحدود الشمالية الشرقية فى مركز الحسينية، والحدود الجنوبية الشرقية فى مركز بلبيس ومنيا القمح، وكذلك القرى الملاصقة لمدينة الزقازيق، ومن خصائص هذه المساكن أنها تأخذ شكل العمارات السكنية المكونه من أكثر من طابق، ومنها ما يأخذ شكل "فيلل"، ويشاع بين الأهالى أن هذه النماذج من المساكن يقطن فيها أصحاب الملكيات الزراعية ورجال الأعمال أكثر من الموظفين، مما يجعلهم مطمع لجرائم السرقة والخطف لطلب فدية؛ لذا يرتبط بهذا النمط من المساكن الحديثة جرائم خطف الأفراد وقطع الطريق عليهم؛ نظراً لثرائهم وقدرتهم على دفع مبالغ مالية، أو سطو مسلح عليهم، والاستيلاء على منازلهم وممتلكاتهم، حيث تزداد هذه الجرائم فى القرى التى ينتشر فيها هذا النمط من المساكن الحديثة عن المساكن التقليدية.

أما عن **نماذج المساكن التقليدية**، فتتنوع خصائصها ما بين: مساكن تقليدية قديمة تكون متوسطة الارتفاع، وأخرى مكونه من – ما يطلق عليه فى قرى البحث– "مقعد"، وكذلك المساكن التقليدية الملاصقة لأسطح الجيران، وأيضاً المساكن التقليدية التى يلحق بها مزارع للدواجن، ومخازن للخردة، وحظائر للماشية ... إلخ، ويرتبط بكل نمط من هذه المساكن نوع وحجم الجريمة فيه.

يساعد نمط المنازل التقليدية القديمة – التى لا تزال مبنية بالطوب اللبن ومعروشة بالعروق الخشبية والبوص، ومنها ما يكون مكوناً من طابق واحد– على ارتفاع نسبة الجريمة، خاصة جرائم

السرقة التى ترتبط بطبيعة هذه المساكن، التى يسهل تسلق (المنط) اللصوص عليها. وتوجد هذه النماذج من المساكن فى قرى الدراسة الواقعة على الحدود الشمالية الشرقية والغربية لمحافظة الشرقية، والتى تشتهر – غالباً- بأنها قرى تقليدية تقوم على ممارسة نشاط الزراعة واستصلاح الأراضى.

وبالنسبة لنمط المساكن التقليدية المكونة من طابقين ويسمى الطابق الثانى فيها "مقعد"، فمن طبيعة هذه المساكن أن يوجد فيها بعض الفتحات التى يطلق عليها الأهالى اسم "طُقة"، وتكون هذه "الطُقة" عبارة عن فتحة صغيرة مستديرة فى سقف المنزل، ويتركها الأهالى مفتوحة بغرض الإنارة والتهوية فى فصل الصيف، ولكنها فى الواقع تسهل من تسلق اللصوص، وخاصة من قِبل الأطفال (الأحداث) والنزول منها إلى داخل المنزل وسرقته. وجدير بالذكر أن حدوث هذه السرقات يكشف عن ضعف آليات الضبط الاجتماعى غير الرسمية المتمثله فى مراقبة الجيران لبعضهم البعض بشكل يمنع اللصوص – سواء من داخل القرى أم خارجها- من ارتكاب هذه الجرائم.

ومن الأنماط الشائعة عن المساكن التقليدية فى الريف، أنها متجاورة والأسطح متلاصقة بين الجيران وبعضهم البعض، فضلاً عن ضيق الشوارع بشكل يسهل من وقوع جرائم سرقات. وتوجد هذه المساكن فى قرى الدراسة التى تتميز ببيئة ريفية تقليدية، وتقع على الحدود الشمالية الشرقية والغربية من محافظة الشرقية، حيث طبيعة هذه القرى التى يقوم فيها الأهالى بتربية الطيور والحيوانات أمام المنازل، أو يخزنون المحاصيل ويحتفظون ببعض متعلقاتهم فوق أسطح المنازل؛ لذا يتعرضون لسرقة هذه الأشياء. وقد كشفت الشواهد الميدانية أن هذه القرى تتعرض للسرقة من داخلها.

فى حين توجد قرى أخرى من قرى الدراسة التى تتميز بهذا النمط من المساكن التقليدية المتلاصقة، ولا تتعرض للجريمة من داخلها؛ نظراً لقوة آليات الضبط الاجتماعى غير الرسمية فيها والمتمثله فى الجيرة القرابية بين الأهالى، والتى تلعب دوراً فعالاً فى الحد من هذه الجرائم، حيث تأخذ منازل الأهالى فى الشارع الواحد شكل التكتلات القرابية، أو تجمع بينهم علاقات مصاهرة، فضلاً عن صغر حجم هذه القرى، مما يجعلها تتسم بالتجانس والعلاقات المباشرة وقوة التضامن والروابط الاجتماعية بين أفرادها، وبالتالى فعالية ميكانيزم مراقبة الأهالى لبعضهم البعض، مما يؤكد ما يتردد بينهم أن: "الحرامى من جوه القرية بيكون مكشوف ومعروف بينا، حتى لو ايجه حرامى من بره بتكون له دسيسه وابتنكشف على الطول"، مما يفسر مدى الاحتكاك والتفاعل المستمر فيما بينهم؛

ولذلك تتعرض هذه القرى إلى اللصوص من خارجها، خاصة من قرية "طهواى" التى سبق الإشارة إليها.

أما عن **نماذج المساكن التى من خصائصها بناء مزارع للدواجن أو مخازن للخردة أو حظائر للماشية**، فإن هذه المبانى تكون ملحقه بالمنازل إما فى "بدروم" أسفل المنزل أو يتم بنائها بجوار المنزل، كما أن هناك بعض المساكن التى يتم بناء مزارع للدواجن فى الطابق الثانى أو الطوابق العليا بها. وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هذا النمط العمرانى من المساكن يطلق عليه "نمط المساكن الريفية المتناثرة"، الذى يوجد – غالباً– وسط الحقول الزراعية (مجدى شفيق، ٢٠٠١: ٢٣٠).

وجدير بالذكر أن الدراسة الميدانية للباحثة تؤكد على أن وجود أنشطة تجارية جديدة، مثل تجارة الدواجن بداخل هذه القرى، ارتبط به وجود أنماط جديدة من المساكن التى يكون ملحق بها مزارع للدواجن وبداخل هذه المزارع توجد غرفة استراحة لصاحب المزرعة أو العاملين فيها. وهذا النمط العمرانى من المساكن يرتبط به أنواع من الجرائم مثل تعاطى المخدرات أو بيعها، وكذلك لعب القمار، والزنا والدعارة. وغالباً ما تقع هذه الجرائم فى فترات متأخرة من الليل بداخل هذه المزارع، ويعتبرها مرتكبوها أنها سلوكيات تمارس بغرض التسلية وقضاء وقت الفراغ، مما يفسر ضعف آليات الضبط غير الرسمية المتمثله فى دور الأهالى للتصدى لهذه الجرائم، وفرض الضوابط على مرتكبيها بشكل يقلل من وقوعها. هذا إلى جانب انتشار جرائم السرقات التى تحدث فى هذه المزارع وفى مخازن الخردة، وكذلك جرائم القتل وإخفاء جثث، أو مسروقات، أو آثار فى حظائر الماشية.

وبالنسبة **للنمط العمرانى المتمثل فى "العشش"**، فإن أهالى قرى الدراسة التى تقوم على نشاط الزراعة وتربية الحيوانات، يقومون ببناء هذه "العشش" فى الحقول الزراعية المجاورة لمنازلهم أو تكون ملحقة بالمنازل؛ بغرض تربية الأغنام والطيور فيها، وبالرغم من ذلك فإن طبيعة هذه "العشش" تسهل من ارتكاب جرائم معينة فيها مثل المخدرات، والزنا والدعارة.

كما تؤكد الشواهد الميدانية على وجود نماذج من هذه "العشش" تقع على أطراف الحقول الزراعية، وتشبه "الخرابات" أو "مقالب القمامة"، وهذا ما يجعلها من المناطق التى يسهل على المجرمين الاختباء فيها، كما تشكل بؤر إجرامية لارتكاب الكثير من الجرائم التى سبق الإشارة إليها.

أما عن **مناطق المقابر**، تشير إحدى الدراسات إلى أن هذه المناطق تتميز بالإنعزال الإيكولوجى عن بقية الكتل السكنية، وتفتقر إلى وجود أكمنة للشرطة فيها؛ لذلك يتخذها الخارجون عن القانون مسرحاً لتنفيذ مختلف جرائمهم، مثل القتل والاتجار فى المخدرات بكل أنواعها، والاغتصاب، والخطف، حيث يتخذون المقابر كمنطقة للتخفى بعيداً عن أعين الشرطة (محمد الجوهرى وآخرون، ١٩٩٣: ٣٩١). وجدير بالذكر أن نتائج الدراسة الميدانية للباحثة تؤكد على أن الأنماط الشائعة عن مناطق المقابر فى الريف، أنها غالباً ما تقع على أطراف القرية، ونادراً ما توجد قريبة من مساكن الأهالى. وعموماً فإن من أهم خصائص المقابر فى الريف أنها لا تُتخذ للسُكنى فيها، مثل ما هو متعارف عليه فى المناطق الحضرية.

وبالنسبة لمناطق المقابر التى تقع بعيداً عن منازل الأهالى، وسواء أكانت على أطراف القرية أم كانت بالقرب من الحقول الزراعية، فإنها مهجورة وتفتقر إلى الإنارة، مما يجعلها مأوى للمجرمين، وتوجد هذه المناطق فى خمس قرى من قرى البحث، منهم قرية تقوم فيها بعض الأسر والعائلات ببناء مقابرهم فى منطقة أثرية تسمى "بتل أبو الحيات"؛ نظراً لوجود حقولهم الزراعية فيها، ويقتطعون جزء من هذه الحقول لبناء مقابر عليها، وهذه المقابر تكون مظلمة وغير مسورة، مما يسهل على المجرمين الاختفاء فيها بعد ارتكاب الجريمة أو إخفاء المسروقات فيها، خاصة فى جرائم الآثار والمخدرات والزنا. فى حين توجد منطقة المقابر الخاصة بمعظم الأهالى فى وسط القرية وبالقرب من المساكن، وتحاط بها أعمدة الإنارة الكهربائية؛ ولذلك فهى منطقة مكشوفة يسهل فيها الضبط، وتتم مراقبتها بواسطة الأسر التى تقع منازلها بجوار هذه المقابر، وهذا ما يجعلها من المناطق التى لا تتعرض للجريمة، كما لا يلجأ اليها المجرمون أو المنحرفون من أبناء القرية.

وفى النهاية، يتبين أن ثمة علاقة مباشرة بين الخصائص الجغرافية والإيكولوجية لمحافظة الشرقية وحجم ونمط الجريمة فيها، كما توجد جرائم غير مرتبطة بشكل مباشر بهذه الخصائص.

- أهم النتائج والاستخلاصات

١- تتميز محافظة الشرقية جغرافياً بموقعها على أربعة حدود لكل حد خصائصه الجغرافية، حيث تتاخم المحافظة بعض المحافظات التى تضم بؤر إجرامية، كما تطل على مناطق متباينة جغرافياً (جبلية، وصحراوية، وساحلية) سواء داخل المحافظة أم خارجها؛ ولذا فإن هذه الحدود لا تقتصر فى

علاقتها بالجريمة على البؤر الإجرامية الموجودة فى المحافظات القريبة منها، بل توجد بداخلها بؤر إجرامية تجمع بين كونها مأوى لإختباء المجرمين وأيضاً ارتكاب الجريمة فيها.

٢- تختلف أنماط الجريمة وحجمها وفقاً لخصائص الحدود الجغرافية للقرى موضوع الدراسة، حيث تنتشر جرائم المخدرات والسلاح والبلطجة فى القرى الواقعة على الحدود الشمالية الشرقية والغربية، وتنتشر جرائم التهريب والنشل فى القرى الواقعة على الحدود الجنوبية الشرقية والغربية.

٣- ثمة علاقة بين أنماط البيئة الريفية بقرى البحث، وحجم ونمط الجريمة فيها: فقرى البحث التى تتسم ببيئة ريفية تقليدية، يرتبط بها جرائم السرقة وبيع وتعاطى المخدرات. وقرى البحث التى تتميز ببيئة ريفية شبه بدوية، يرتبط بها جرائم تهريب المخدرات والسلاح والمساجين، وكذلك بعض جرائم البلطجة من سطو مسلح وخطف. وبالنسبة للقرى الريفية شبه الحضرية فينتشر فيها جرائم النشل والخطف.

٤- كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن ثمة علاقة بين أنماط المساكن والجريمة فى قرى البحث، حيث تتنوع هذه المساكن ما بين الحديثة ويرتبط بها جرائم الخطف وطلب فدية، والمساكن التقليدية القديمة ويرتبط بها جرائم السرقة، وكذلك المساكن الملحق بها "مزارع دواجن أو مخازن خردة أو حظائر ماشية"، وأيضاً نماذج "العشش"، و"المقابر"، ويرتبط بكل منها جرائم القتل، والسرقة، والمخدرات، ولعب القمار، والزنا والدعارة.

٥- تؤكد نتائج الدراسة الميدانية على أن طرق النقل والمواصلات، سواء طرق رئيسية سريعة أم قضيب السكك الحديدية الذى يقع موازياً للطريق السريع، فضلاً عن وجود الطرق المنعزلة والجانبية، وكذلك وجود الكبارى التى تربط القرى ببعضها وبالمدينة، فإن هذه الطرق والكبارى تلعب دوراً كبيراً فى انتشار الجرائم، مثل السرقة والمخدرات فى قرى البحث بمحافظة الشرقية.

الرؤية المستقبلية:

وفى ضوء ما سبق عرضه من نتائج واستخلاصات عن إيكولوجيا الجريمة فى بعض قرى محافظة الشرقية، فإنه يمكن طرح بعض الرؤى المستقبلية التالية:

١- إذا لم تهتم الدولة بفرض الحراسة الأمنية على الأماكن المعروفة بأنها بؤر إجرامية فى الريف، فإن ذلك سيؤدى لا محالة إلى انتشار الجريمة وكثرة المجرمين فيها، وبالتالى افتقاد المجتمع

الريفى للحياة الآمنة التى كانت من أهم سماته.

٢- ربما تستمر الجرائم التى ترتكب على الطريق، بل وقد تزداد بشكل فج فى ظل عدم اهتمام الأمن بإنشاء أكمنة ثابتة وفعالة للشرطة على هذه الطرق، فضلاً عن معاناة أهالى القرى، خاصة قرى البحث بمركز الحسينية من عدم إنارة بعض الطرق ذات المسافات الطويلة والسريعة؛ لأن هذه القرى لها طبيعة إيكولوجية، تتمثل فى مساحات الأراضى الفضاء الشاسعة التى يقل فيها مناطق العمران السكنى.

٣- سوف تستمر الجريمة وتزداد خطورتها، كلما كان جهاز الأمن ضعيفاً فى تحقيق كفاءته، وكلما استمرت السلبية واللامبالاة من قِبل العاملين فى أكمنة الشرطة وغرف الخفراء الموجودة على الكبارى بقرى البحث.

٤- طالما لا يوجد اهتمام من قِبل أجهزة الضبط الرسمية بحماية الحقول الزراعية ووضعها تحت المراقبة الأمنية، حيث تنتشر فيها أوكار ارتكاب الجريمة واختفاء المجرمين مثل "العشش" والمبانى المهجورة، فإنه من المتوقع أن تزداد الجريمة فى هذه الأماكن.

٥- ربما تستمر أنواع من الجرائم التى تقع فى نطاق دائرة القرابة والجيرة فى الريف، طالما تتجاور – بل تتلاصق- الحقول الزراعية والمبانى السكنية، التى تمثل مصالح مشتركة يتنازعون من أجلها، حيث لم يعد – كما هو متعارف عليه- التكتل العائلى بين الأهالى يمثل ميكانيزم فعال لمنع الجريمة، بل أصبح يزيد من النزاعات والأحقاد ويسهل من وقوع الجريمة بينهما.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- أحمد النكلاوى، (٢٠٠٣)، المدخل لاستشراف اتجاهات الجريمة المنظمة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ط١.

٢- عدلى السمرى، (٢٠٠٩)، علم الاجتماع الجنائى، دار المسيرة، عمان، ط١.

٣- فؤاد عبد اللطيف سلامة وآخرون، (٢٠١٠)، دراسة تحليلية لسكان محافظة الشرقية، مجلة الاقتصاد الزراعى والاجتماعى، مجلد (١)، العدد (١١)، جامعة المنصورة.

٤- محمد الجوهرى وآخرون، (٢٠٠٠)، الانحراف والضبط الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٥- ----------، (١٩٩٣)، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٦- مجدى شفيق، (٢٠٠١)، مركز أولاد صقر دراسة فى جغرافية العمران الريفى، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

٧- محمد عبده عاشور، (١٩٩٢)، جغرافية الجريمة فى محافظة الشرقية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

٨- مروة حمدى سعد رياض، (٢٠٠٢)، الجرائم فى المجتمع الريفى دراسة سوسيولوجية لقرية طهواى مركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة.

١- مصطفى فهمى محمد، (٢٠٠٦)، البؤر الإجرامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية الشرطة.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1- Arunas Juska & Vygandas Paulikas, Rural Marginalization, (2006), Policing, and Crime in Lithuania, Police Practice and Research, Vol. 7, No. 5, December.

2- Daniel P. Mears, et al, (2007), Opportunity Theory and Agricultural Crime Victimization, the Rural Sociological Society.

3- Daniel Gilling and Harriet Pierpoint, (1999), Crime Prevention in Rural Areas, University of Wales, Press Cardiff.

4- Steven C. Deller & Melissa A. Deller, (2010), Rural Crime and Social Capital, Growth and Change, Journal Compilation, Vol. 41, No. 2, June.

- الإحصاءات والتقارير:

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٨)، محافظة الشرقية، النتائج النهائية للتعداد.

٢- تقرير التنمية البشرية لمحافظة الشرقية (٢٠٠٣)، وزارة التنمية المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.

٣- منشورات مجلس محافظة الشرقية، (٢٠٠٥).